العدد 1522 - السنة السادسة
الاحد 19 جمادى الأولى 1434 - الموافق 31 مارس 2013
Sunday 31 March 2013 - No.1522 - 6th Year

سلسلة مظاهرات وفعاليات بالأراضي المحتلة... رغم الإجراءات الأمنية المشددة

الفلسطينيون أحيوا الذكرى الـ37 لـ «يوم الأرض» ... والاحتلال يستخدم القوة لتفريقهم

الأراضي المحتلة - «وكالات»: أحيا الفلسطينيون امس الذكرى الـ37 ليوم الأرض بسلسلة مظاهرات وفعاليات رغم الإجراءات الإسرائيلية الأمنية المشددة، وذلك بالتزامن مع دعوات تحذر من الاستيطان اليهودي الذي تسارعت وتيرته مؤخرا.

وفي هذا السياق، شدد رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة إسماعيل هنية على انه «لا تنازل» عن اي شبر من الأرض الفلسطينية، محذرا السلطة الفلسطينية من الوقوع في «فخ المال السياسي».

وقال هنية في خطبة صلاة الجمعة بمخيم الشاطئ للاجئين قرب منزله غربي مدينة غزة «لا تفريط في الأرض، ولا تنازل عنها، ولا مساومة عليها باعتبارها جوهر الصراع». كما اشار إلى ان «المشروع الصهيوني قائم على النهب والاستيطان على ارضنا».

وحذر هنية مجددا السلطة الفلسطينية من «الوقوع في فخ السياسة الأميركية والإسرائيلية من أجل المال». ورأى أن السلطة «لا تزال تبحث في أوهام المفاوضات، وترهن سياساتنا الداخلية على رقعة السياسات الأميركية الغربية».

في غضون ذلك، نشر جيش الاحتلال والشرطة الإسرائيلية تعزيزات ضخمة في الضفة الغربية والقدس الشرقية تحسبا لمظاهرات ينظمها الفلسطينيون بمناسبة «يوم الأرض».

فلسطينية في مواجهة أحد جنود الاحتلال امس

وقالت متحدثة باسم الشرطة الإسرائيلية لوكالة الصحافة الفرنسية إن التعزيزات تأتي «لمنع حصول بلبلة». وبالقرب من الحواجز الرئيسية على الطرق التي تربط الضفة الغربية بالقدس.

وذكرت المتحدثة انه تم نشر القوات «إثر ورود معلومات تفيد بأن مجموعات من الفلسطينيين تستعد لتنظيم تظاهرات عنيفة في ذكرى يوم الأرض».

واستخدمت قوات الاحتلال القوة لتفريق مسيرة في رفح كانت متوجهة صوب منطقة السياج الامني شرق حي النهضة.

من جهة ثانية، شهدت مدينة الخليل بالضفة الغربية امس الاول مواجهات بين فلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلية، وذلك بالتزامن مع إحياء الذكرى الـ37 ليوم الأرض، الذي استعدت له قوات الجيش والشرطة الإسرائيليين بنشر تعزيزات كبيرة.

ومن المقرر تنظيم مظاهرات في عدد من البلدات الغربية بمناسبة «يوم الأرض»، حيث يتم سنويا في 30 مارس إحياء ذكرى استشهاد ستة فلسطينيين في مثل هذا اليوم من عام 1976 برصاص جنود إسرائيليين اثناء مظاهرات نظمت احتجاجا على مصادرة سلطات الاحتلال لأراض فلسطينية.

وتعود الأحداث لقيام سلطات الاحتلال ذلك العام بمصادرة آلاف الدونمات التابعة للملكيات خاصة، واراض مشاعة بمنطقة الجليل ذات الأغلبية الفلسطينية التي اعلنت إضرابا شاملا، مما دفع قوات الجيش لاقتحامها ووقوع مواجهات أسفرت عن استشهاد ستة فلسطينيين.

واقادت قوات الأمن الفلسطينية في الخليل بأن مئات من الفلسطينيين شاركوا امس الاول في مظاهرتين، الأولى في الخليل والثانية في الجزء الجنوبي من المدينة.

في هذه الأثناء، ذكر تقرير إحصائي فلسطيني أن عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية بالضفة الغربية والقدس بلغ 482 موقعا في نهاية عام 2012. وافاد الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في تقرير بمناسبة «يوم الأرض» أن عدد المستوطنين بلغ 536 الفا و932 مستوطنا نهاية عام 2011.

وأوضح التقرير ان 49.8 في المئة من المستوطنين يسكنون في القدس، حيث بلغ عددهم حوالي 267 الفا و634 مستوطنا. منهم 199 الفا و647 مستوطنا في القدس الشرقية التي يريدها الفلسطينيون عاصمة لدولتهم. وحسب التقرير، تشكل نسبة المستوطنين بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 21 مستوطنا مقابل كل مائة فلسطيني، في حين بلغت حوالي 68 مستوطنا مقابل كل مائة فلسطيني في القدس. وأوضح التقرير ان إجمالي الخسائر التي تكبدها الفلسطينيون جراء عمليات هدم منازلهم في القدس بلغت ثلاثة ملايين دولار، وهي لا تشمل مبالغ المخالفات المالية الطائلة التي تفرض على ما يسمى بـ«مخالفات البناء».

تظاهرات وسط العاصمة بعد يوم واحد من تهديدات «الوفاق»

البحرين: المعارضة تحاول قطع الطريق على الحوار... بالاحتجاجات

المنامة - «وكالات»: تظاهر مئات البحرينيين امس الاول للمطالبة باصلاحات سياسية. وتأتي هذه المظاهرات بعد يوم واحد من تهديدات اطلقتها جمعية الوفاق المعارضة بتنظيم احتجاجات عبر المملكة ما لم يؤدي الحوار مع النظام إلى إصلاحات حقيقية.

وذكر الشهود لوكالة الأنباء الفرنسية أن مئات المتظاهرين من الرجال والنساء نزلوا إلى الحي المالي في وسط العاصمة بعد دعوات أطلقها «ائتلاف شباب 14 فبراير» المناهض للحكومة للتظاهر في المنامة، ورددوا شعارات «الشعب يريد إسقاط النظام» وهتافات أخرى مناهضة لملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة.

وأشاروا إلى أن عددا من المحتجين جرى اعتقالهم على يد الشرطة التي استخدمت القنابل الصوتية والغازات المدمعة لتفريقهم.

وامتدت الصدامات إلى قرى عدة قريبة من المنامة، إذ اندلعت مواجهات بين الشرطة ومتظاهرين قذف بعضهم رجال الشرطة بزجاجات المولوتوف، بحسب سكان. وتأتي هذه المظاهرات بعد يوم واحد من تهديدات أطلقتها جمعية الوفاق الوطني المعارضة بتنظيم احتجاجات عبر المملكة ما لم يؤدي الحوار مع النظام إلى إصلاحات حقيقية. في السياق قال الأمين العام لجمعية الوفاق علي سلمان -في افتتاح مؤتمر الجمعية العام يوم الخميس بقرية سار قرب المنامة- إن الثورة السلمية هي خيارهم. وأضاف -في بيان- أن «الشعب سيواصل النضال من أجل مطالبه مهما كانت التحديات والعراقيل والثمن الذي سيدفع من اجل تحقيق الحقوق المشروعة» لرؤية ملكية دستورية في البحرين. ودخلت جمعية الوفاق في حوار مع الحكومة الشهر الماضي لحل الأزمة السياسية لكن المفاوضات شابتها بعض الخلافات بين الطرفين.

وقال سلمان «إن الحوار الذي يجري في البحرين حتى الآن لا يصدق عليه عنوان الحوار» وإن المفاوضات الفعلية ستبدأ عند التطرق إلى المطالب الرئيسية المطروحة ومن بينها حكومة منتخبة وصلاحيات السلطة التشريعية والقضائية.

وأضاف «المفاوضات ستبدأ عندما نطرح مطلبنا الرئيسي بما في ذلك حكومة منتخبة». مشيرا إلى أن نتائج الحوار يجب أن تطرح للتصويت عبر الاستفتاء. وقال إن المطلب الرئيسي هو الانتقال مما سماه نظاما قبليا تسيطر فيه عائلة واحدة على أغلب الوزارات إلى نظام يكون الشعب فيه مصدر السلطة بفضل انتخابات حرة.

واشنطن تجدد مساندتها لليمن وتؤكد: إيران تدعم المعارضة بالسلاح

صنعاء - «وكالات»: كشف السفير الأميركي في صنعاء، جيرالد فايرستاين، أن إيران منخرطة في دعم المعارضة اليمنية بالسلاح، لضرب استقرار هذا البلد، وأكد فايرستاين في مقابلة مع قناة «العربية»، أن الولايات المتحدة متأكدة من التدخل الإيراني في اليمن، وتصدير السلاح إلى مجموعات من المعارضة اليمنية الموالية لها، داعيا إلى اتخاذ قرارات فاصلة لمواجهة التحديات التي تواجهها البلاد.

وأبان فايرستاين أن الولايات المتحدة متأكدة من تدخل إيران في اليمن وتأثيره على أمنها، «تعلم إيران هي الجهة التي تعمل على توريد السلاح».

وطالب فايرستاين اليمنيين باستثمار فرصة التحول السياسي الراهن، بغية بناء مجتمع سلمي ديمقراطي، مبينا أن اليمن يعيش على أعتاب مرحلة جديدة، يتوجب فيها اتخاذ جملة من القرارات الفاصلة، لمواجهة التحديات التي تعرقل أي تسوية في البلاد. واعتبر السفير الأميركي في اليمن أن مؤتمر الحوار الوطني باليمن الذي انطلق في الثامن عشر من الشهر الجاري، كان نتيجة لمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تم التوقيع عليها في ديسمبر عام 2011.

ومضى يقول «على الرغم من التعقيدات التي اكتنفت التحضيرات للمؤتمر، فإن اليمنيين استطاعوا التوصل إلى نتائج مرضية»، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن موقف الإدارة الأميركية من الحوار ثابت.

وحول عدم مشاركة بعض الفصائل الجنوبية في الحوار، أكد فايرستاين أن قرار المشاركة متروك للأفراد، ورأى أن الحوار الوطني يشكل منبرا يلتف الناس حوله، بغية تذليل أي عقبات وتحديات تعترض اليمن.

وتابع: «يكفي مشاركة 565 شخصا من اليمنيين الذين قرروا أن يكونوا جزءا من الحل السياسي، واعتقد أن هناك تمثيلا جيدا للجنوبيين في المؤتمر».

وشدد أيضا على ضرورة الحاجة إلى خطوات حاسمة لحلحلة الخلافات الحاسمة بين شمال وجنوب اليمن. وأثنى السفير على دور الرئيس اليمني الجديد في تقريب وجهات النظر بين الأقطاب السياسية، وعلى مساعيه لخلق فرص للحوار، كما أشاد بزيارته إلى مدينة عدن الجنوبية واجتماعه مع القيادات هناك. وحول التدخلات الخارجية، ومساعي دول إقليمية لإفشال الحوار، اعتبر فايرستاين أن التدخل في الشأن اليمني مسألة غير مقبولة لواشنطن وللأسرة الدولية، لافتا إلى أن انتهاج العنف المسلح كوسيلة ضغط لتحقيق الأيديولوجيات من قبل بعض الفصائل المتشددة، مثل جناح علي سالم البيض، يقلل حظوظ النجاح. وطالب السفير الأميركي بطي صفحة الماضي، وتقديم فرص متساوية لجميع اليمنيين. وأشار إلى وجود اتصالات مع شخصيات يمنية جنوبية، كما ناصر محمد وحيدر العطاس من أجل دفعهما للمشاركة في الحوار.

وفيما يتعلق بضبط شحنات الأسلحة في المياه الإقليمية، قال إن الحوار الوطني يمثل فرصة لتسوية النزاعات، ويقطع الطريق على كل من يسعى لخلق المشكلات، ولا سيما المشاكل التي تؤدي إلى زيادة حدة العنف وتسليح المعارضة المناهضة للحكومة اليمنية.

وفي معرض حديثه عن قضية انفصال الجنوب، شدد فايرستاين على أن واشنطن والمجتمع الدولي يدعمان وحدة التراب اليمني، وأن يكون التمثيل الشبابي ممثلا للقوى السياسية اليمنية كافة.

وعلى صعيد مكافحة الإرهاب وتنظيم القاعدة في اليمن، كشف أن ملاحقة عناصر التنظيم في بعض مناطق اليمن، تتم بالتنسيق مع قيادات عسكرية يمنية، وهذا ما أكده الرئيس اليمني في أكثر من مناسبة، وما دام هناك اتفاق سار مع صنعاء، سنستمر في استهداف تنظيم القاعدة. وفي السياق ذاته، أكد الدبلوماسي الأميركي أن الولايات المتحدة معنية بإعادة تنظيم القدرات العسكرية للقوات اليمنية، وبإعادة فرق التخطيط الأميركية لمساعدة صنعاء على إعادة توازنها، وهذا يسير بالتوازي مع الحوار الوطني.

وختم حديثه قائلا: سوف نستمر في تقديم مساعدات التنمية، وقدمنا سلفا 70 في المئة من برنامج المساعدات التي تعهدنا بها من خلال مؤتمر المانحين، مؤكدا أن اليمن يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية ضخمة.

مصر: «الشورى» يهاجم «حقوق الإنسان» .. وجرحى في جمعة «ما بنتهددش»

القاهرة - «وكالات»: رفضت لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشوري المصري موقف منظمة «هيومن رايتس ووتش» بشأن مشروع قانون حق التظاهر السلمي في الأماكن العامة ووصفها له بأنه سيعوق الحق في التجمع السلمي.

وانتقد وكيل لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشوري عز الدين الكومي في تصريحات صحفية مطالبة رئيس قسم الشرق الأوسط بالمنظمة -التي تتخذ من نيويورك مقرا لها- بتعديل بعض مواد مشروع القانون بحجة أنها مبهمة، مؤكدا أن ذلك «تدخل في شؤون مصر لأن مشروع القانون ما زال يناقش في لجان مختصة بمجلس الشوري ويدور حوله نقاش مجتمعي واسع».

وطالب الكومي المنظمة بأن تقوم بدورها المنوط بها في رفض الانتهاكات ضد حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة في فلسطين، ودعا في نفس الوقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومديرتها نافي بلاي -التي سبق لها أن وصفت باب الحقوق والحريات بالدستور المصري بأنه مبهم- إلى أن تكف عن هذه التصريحات، معتبرا أنها تتدخل في إرادة الشعب المصري «الذي قال كلمته في الاستفتاء على الدستور والذي لم يعد يقبل الوصاية من أحد».

وكان مجلس الوزراء المصري قد طالب بنزع الغطاء السياسي عن من قال إنهم يمارسون العنف في المظاهرات، مندداً بما حدث من حرق لبعض المنشآت وحصار للمساجد.

وأكد المتحدث باسم مجلس الوزراء التزام الحكومة بأداء واجبها بحماية المواطنين والمنشآت، محذرا من أن العنف بالمظاهرات سيؤدي إلى إفشال عملية الانتقال الديمقراطي.

يشار إلى أن القاهرة وعدة محافظات شهدت أمس الأول مظاهرات احتجاجا على ملاحقة ناشطين قضائيا وهتفوا ضد الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين.

واحتشد المتظاهرون في القاهرة أمام دار القضاء العالي بعد يوم من صدور حكم بعزل المستشار طلعت إبراهيم عبد الله الذي عينه مرسي في نوفمبر الماضي، مطالبين بتنفيذ الحكم.

وهتف المتظاهرون أمام دار القضاء العالي «ارحل» في إشارة إلى مرسي وعبد الله و«الشعب يريد إسقاط النظام» و«يسقط يسقط حكم المرشد» في إشارة إلى المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع

وقال مسؤول وشاهد من رويترز إن عددا من المحتجين أصيبوا يوم الجمعة في الاشتباكات التي وقعت خلال مظاهرات في عدة مدن مصرية احتجاجا على ملاحقة نشطين قضائيا.

وقال رئيس هيئة الإسعاف المصرية محمد سلطان إن ثمانية أشخاص اصيبوا في مدينة الإسكندرية الساحلية في اشتباكات بالمدينة. وقال محمد الشرقاوي وكيل وزارة الصحة في المدينة إن أحدهم اصيب بطلق خرطوش.

وقال الشاهد إن نحو 30 متظاهرا لحقت بهم جروح سطحية نتيجة تبادل الرشق بالحجارة والزجاجات الفارغة بين مئات المتظاهرين الذين كانوا يشاركون في مسيرة بالمدينة ومجهولين هاجموهم.

وحملت المظاهرات في القاهرة والإسكندرية ومدن أخرى عنوان «ما بنتهددش» للرد على اوامر إلقاء القبض على خمسة نشطاء اتهموا بالتحريض على مظاهرات تحولت إلى العنف يوم الجمعة الماضي امام المقر الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين في هضبة المقطم جنوب شرق العاصمة. وسلم أحد النشطين نفسه لمحققي النيابة العامة لكنهم اخلوا سبيله. ورفض الباقون النزول على امر الضبط والإحضار الذي اصدره المستشار طلعت إبراهيم عبد الله النائب العام المعين من قبل الرئيس محمد مرسي.

وهتف المتظاهرون في المدن المختلفة ضد مرسي وجماعة الإخوان التي ينتمي إليها.

وقال شاهد عيان من رويترز إن اشتباكات وقعت بين متظاهرين والشرطة قرب مقر جماعة الإخوان المسلمين في محافظة الشرقية.

واضاف أن المحتجين الذين حاولوا الوصول إلى المقر رشقوا الشرطة بالحجارة والزجاجات الحارقة وإن الشرطة ردت عليهم بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع.

وتابع أن الشرطة لاحقت المحتجين في شوارع جانبية وألقت القبض على أحدهم.

واحتشد المتظاهرون في القاهرة أمام دار القضاء العالي مرددين هتافات تقول «ارحل» في إشارة إلى مرسي وعبد الله و«الشعب يريد إسقاط النظام» و«يسقط يسقط حكم المرشد» في إشارة إلى المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع.

وقال محمد عبد الرحيم «38 عاما» وهو موظف في شركة «جئت من أجل المطالبة باستقلال القضاء. في الوقت الذي لاحق فيه النائب العام نشطاء سياسيين لم يحرك القضايا ضد الإسلاميين في الاتحادية».

ويشير عبد الرحيم إلى اشتباكات خلفت قتلى أمام قصر الاتحادية الرئاسي في ديسمبر كانون الأول بين مؤيدين ومعارضين لمرسي.

وقال نشط ينتمي لحركة شباب 6 ابريل «النائب العام لازم يمشي لأنه منحاز للإخوان ولا نريد عبد المجيد محمود» في إشارة الى النائب العام السابق الذي عزله مرسي.

وأضاف «يجب أن يجتمع مجلس القضاء الأعلى ويرشح نائبا عاما يعمل لصالح الشعب».

وفي مدينة المحلة الكبرى بدلتا النيل ردد عشرات النشطاء هتافات مناهضة لجماعة الإخوان المسلمين ورسموا شعارات ضدها على الأرض في ميدان بالمدينة.

ومنذ الإطاحة بمبارك مطلع عام 2001 تمر مصر باضطراب سياسي وتدهور اقتصادي وانفلات أمني.

الخطيب: سأتابع واجبي حتى نتناقش في الهيئة العامة، لـ«الائتلاف»

سوريا: المعارك تتواصل.. والإبراهيمي يلتقي نائب صالحي في القاهرة

عواصم - «وكالات»: قال ناشطون في سورية إن بلدة أشرفية الوادي في منطقة وادي بردى غرب دمشق شهدت اشتباكات بين الجيش السوري الحر وقوات الحرس الجمهوري، في حين سقط عشرون قتيلا على الأقل وجُرح عشرات في قصف استهدف بلدة حريتان في ريف حلب، بحسب الهيئة العامة للثورة التي ذكرت أن قوات النظام قصفت البلدة بصواريخ سكود.

وذكر مجلس قيادة الثورة في دمشق أن الجيش الحر استهدف بالقصف كتيبة الدفاع الجوي المكلفة بحماية مطار دمشق الدولي، واشتبك مع بعض وحدات الجيش التي تحاول السيطرة على طريق الإمداد الواصل إلى المطار من الغوطة الشرقية.

ومن جهة أخرى، قصفت قوات النظام بلدة حريتان في ريف حلب بالصواريخ، مما أدى إلى مقتل سبعة أشخاص وإصابة أكثر من أربعين، فضلا عن تدمير عدد من المنازل، ولا يزال البحث جاريا بين الأنقاض عن مفقودين، ولكثرة المصابين طلب مستشفى المدينة المساعدة من القرى والمدن المحيطة.

يأتي هذا فيما وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 120 شخصا بنيران قوات النظام أمس الأول، معظمهم في دمشق وريفها وحلب.

وأفادت لجان التنسيق المحلية في سوريا بأن قوات الجيش الحر قامت بإسقاط طائرة حربية كانت تقصف قرية سرجة بإدلب، وأضافت أن اشتباكات عنيفة تدور بين الجيش الحر وقوات النظام في السيدة زينب بدمشق، وأوضحت أن الجيش الحر أعلن سيطرته على حقل نفط في المحطة الثانية بتدمر على الحدود مع العراق.

وفي ريف دمشق قصف الطيران الحربي محيط بلدة خان الشيح وبلدة قارة، وشن قصفا عنيفا بالمدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ على مدن وبلدات الذيابية والعيادة وعدرا والبحدلية ومخيم الحسينية والسيدة زينب ودوما وحرستا وداريا ومعضمية الشام وبيلا وببيلا وبيت سحم والزبداني والعتيبة.

وشهدت المناطق المحيطة بمنطقتي السيدة زينب وداريا اشتباكات عنيفة، وتكرر الأمر ببلدات الذيابية والبحدلية وببيلا.

وفي ريف حماة، جددت قوات النظام قصفها لبلدة كفر نبودة مستخدمة المدفعية الثقيلة، بالتزامن مع اشتباكات عنيفة دارت على أطراف البلدة، كما تعرضت بلدة القصابية في جبل شحشبو بريف حماة لقصف من قبل الطيران الحربي السوري.

وفي تطور مهم، قالت الهيئة العامة للثورة السورية إن الجيش الحر سيطر بالكامل على مدينة داعل بمحافظة درعا.

صالحي والإبراهيمي في لقاء سابق

وقال عضو الهيئة عمر الحوراني للجزيرة إن المدينة كانت مركزا رئيسيا لقوات النظام، وهي تربط بين دمشق ودرعا وفيها الكثير من الحواجز المجهزة بعتاد كبير. وتعتبر أيضا مركز إمداد للكثير من الحواجز بالبلدات المحيطة.

ومن ناحية أخرى، شهد أمس الأول خروج مظاهرات في مناطق سورية مختلفة في جمعة أطلق عليها الناشطون شعار «وبشر الصابرين»، وطالب المتظاهرون في عدد من بلدات ريف دمشق بإسقاط نظام الأسد وبالحفاظ على الوحدة الوطنية، كما دعا المتظاهرون لنصرة الجيش الحر، وطالبوا بتوحيد الصفوف بين المعارضة الداخلية والخارجية.

سياسيا بحث المبعوث الأممي والعربي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي أمس في القاهرة الملف السوري مع حسين أمير عبد اللهيان -نائب وزير الخارجية الإيراني- في وقت نفى فيه رئيس الائتلاف الوطني السوري المستقيل أحمد معاذ الخطيب إبلاغه أي جهة عن موعد مغادرته أو بقائه في منصبه.

تحركات الإبراهيمي في القاهرة تأتي بعد استبعاده نهاية سريعة للحرب في سوريا، واعتباره أن تسليح جماعات المعارضة السورية ليس هو الحل للأزمة.

وقال الإبراهيمي في مقابلة مع القناة الرابعة التلفزيونية البريطانية الخميس «إن الوضع في سوريا سيئ للغاية ويزداد سوءا، والكارثة الإنسانية المتفاقمة تخرج عن نطاق السيطرة مع فرار آلاف السوريين من القتال الدائر بين القوات الموالية للحكومة والمعارضة له». واعتبر أن تسليح المعارضة السورية ليس الطريق لإنهاء النزاع، لأنه سيؤدي في اعتقاده إلى ضخ المزيد من الأسلحة للحكومة ولن يحل المشكلة.

وكان عبد اللهيان انتقد بدوره ما وصفه بقرار قطر المتسرع وغير المعقول بإفساح المجال أمام المعارضة السورية لتفتح بعثة دبلوماسية في الدوحة، ورأى أن شعب سوريا وحكومتها لن يسمحا للآخرين بتحديد مصير بلدهما، على حد قوله.

وافتتح الخطيب الأربعاء مع وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري خالد العطية «سفارة الائتلاف الوطني السوري» في الحي الدبلوماسي في العاصمة القطرية بينما ظلت السفارة السورية مغلقة.

وكان الخطيب نفى في صفحته على موقع «تويتر» أنه لم يذكر لأية «جهة متى سابقي أو أغادر»، وأضاف أن ما قاله «أنني ساتابع واجبي في العمل حتى نتناقش في الهيئة العامة» للائتلاف.

ويأتي نفي الخطيب هذا بعدما صرحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند بأن الخطيب سيواصل ولايته المحددة بستة أشهر على رأس الائتلاف.

وأعلن الخطيب استقالته الأحد الماضي بعد أيام على انتخاب غسان هيتو رئيسا لحكومة مؤقتة، في خطوة اعتبرها بعض قادة المعارضة فرضا عليهم من قبل دول أخرى.